صيغ المبالغة القياسية
في كتب التشابه اللّفظي

Standard exaggeration formulas in verbal similarity books

Researcher Wasnaa Alaa Majid Rashid

الباحثة

وسناء علاء ماجد رشيد

wasnaaalaa62@gmail.com

07814719218

أ. م. د. محمد عبد ذياب

Prof. Dr. Muhammad Abd Dhiyab

University of Fallujah – College of Islamic Sciences

Department of Arabic Language

جامعة الفلوجة - كلية العلوم الإسلامية - قسم اللغة العربية

الملخص

يتناول هذا البحث صيغ المبالغة القياسية في كتب التشابه اللفظي ، حيث أنّ دلالة اسم الفاعل على الكثرة والمبالغة والاستمرار تجعل صياغته مختلفة ، فصيغ المبالغة هي تحول صيغة فاعل للمبالغة والتكثير إلى (فعّال - فعول - مفعال - فعيل - فَعِل) ، فدلالتها تختلف من صيغة إلى أخرى.

وقد تكلم أصحاب المتشابهات اللفظية عن هذه الفروق واختلاف ورودها بحسب الموضع والسياق ، وتسعى الدراسة إلى بيان هذه الفروق اللغوية من خلال ذكر الآيات القرآنية الواردة في كتب التشابه اللفظي.

واعتمدت الدراسة منهجاً تحليلياً وصفياً يقوم عن تبين آراء العلماء مع ذكر الآيات بعد توضيح معاني الصيغ.

الكلمات المفتاحية في البحث : المبالغة - أصحاب المتشابهات اللفظية - الآيات القرآنية.

Summary

This research deals with the standard forms of exaggeration in books on verbal resemblances, as the meaning of the active participle of abundance, exaggeration, and continuity makes its wording different. The forms of exaggeration are the transformation of the active form of exaggeration and multiplication into (fa'il – fa'il – active – fa'il – fa'il), so its meaning varies from one formula to another. Other.

The authors of verbal similarities have spoken about these differences and the differences in their occurrence according to the place and context. The study seeks to clarify these linguistic differences by mentioning the Qur'anic verses mentioned in the books of verbal similarities.

The study adopted a descriptive analytical approach based on identifying the opinions of scholars and mentioning the verses after clarifying the meanings of the formulas.

Keywords in the search: exaggeration – those with verbal similarities – Quranic verses.

المقدمة

الحمدلله والصلاة والسلام على أشرف الخلق ، وعلى آله وصحبه اجمعين ، أما بعد :

فهذا بحث في (صيغ المبالغة القياسية في كتب التشابه اللفظي) ، ومما لاشك فيه أنّ علم الصرف والدلالة من العلوم ذات القيمة الكبيرة لدى الدارسين ، وقد كان علماؤنا السابقون عليهم رحمة الله قد تطرقوا في كتبهم التي تتضمن الأبنية الصرفية ، وبعض الجوانب اللغوية الأخرى ، ومن خلال البحث تبين أنّ العلماء القُدامى اقتصروا الحديث على صيغ المبالغة الخمسة ، أي الصيغ القياسية.

فهذا البحث يدرس دلالة صيغ المبالغة في القرآن الكريم ، ويهدف إلى بيان آراء علماء التشابه اللفظي في كتبهم النفيسة المشتملة على الجواهر والدرر ، وبيان أثر صيغ المبالغة في اللفظ في تحقيق مقاصد المعنى ، ومن اهم النتائج التي توصلت إليها أنّ صيغ المبالغة لم تقتصر على دلالة الكثرة والمبالغة ، وإنما تتفاوت في الدرجة بدلالتها على الكثرة والمبالغة ، فمنها ماكان يدل على مداومة فعل الشيء والاستمرار، وقد ورد في الكتاب العزيز التعبير بصيغة المبالغة ؛ وذلك لمناسبة السياق ، فكان جهد أصحاب المتشابه تبين هذه الفروق في السياق وتوضيح دلالة كل صيغة من خلال الطرق التي سلكوها لتعليل الاختلاف بين المتشابه من الآي.

المبحث التمهيدي

التعريف بصيغ المبالغة

وقبل أن نبدأ كلامنا عن صيغ المبالغة والآيات التي وردت فيها وتحدث عنها أصحاب المتشابهات اللفظية لابُدَّ من التعريف بالمبالغة أولاً.

المبالغة لغة:

قال الفراهيدي: (بلغ: رجُلٌ بَلغ: بَليغٌ، وقد بَلُغَ بلاغةً، وبَلَغَ الشيء، يبلُغُ بُلُوغاً، وبلَّغتُه تبليغاً في الرسالة ونحوها والمُبالَغة: أن تَبْلُغ من العمل جهدك)[1].

ويقال:)بلغ: بَلَغت المكان بُلوغاً: وصلت إليه... والاسم منه البَلاغُ, والبلاغُ ايضًا: الكفاية... وشيء بالغ، أي جيد وقد بَلَغ في الجودة مبلغًا ويقال: أمرُ الله بَلغ بالفتح، أي بالغ من قوله تعالى: إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِ)[2].

ويتضح أنَّ المبالغة مأخوذة من معانٍ عدة منها: الوصول الى الشيء، والكفاية بالشيء: أي الاكتفاء، والبلوغ في الجهد حتى يصل إلى الجودة.

اصطلاحاً:

هي تحويل اسم الفاعل الى صيغ متعددة للدلالة على الكثرة والمبالغة في اتصاف الذات بالحدث، فهي تجري مجرى: اسم الفاعل في العمل والاحكام.[3]

فقال سيبويه:) وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء فاعل، لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا إنّه يريد أن يُحدَّث عن المبالغة)[4]، ويفهم أن صيغة المبالغة واسم الفاعل يدلان على الفعل، لكن يختلفان في درجة ونسبة الدلالة على المعنى.

---

(١) العين، الخليل بن احمد: (ب ل غ) : ٤٢١/٤ ، ينظر : تهذيب اللغة :(ب ل غ) : ١٣٥/٨.
(٢) تاج اللغة وصحاح الصحاح العربية ، أبو نصر الفارابي : ١٣١٦/٤.
(٣) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي : ٢٦٩.
(٤) الكتاب ، سيبويه : ١١٠/١ .

إذن صيغ المبالغة تجري مجرى اسم الفاعل، لكن دلالتها تختلف وللمبالغة خمسة أوزان قياسية، وهناك صيغ أُخرى سماعية، وتجيء صيغ المبالغة من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي[١]، ولقد عبّر القرآن في مواضع من آيات المتشابهات بصيغ المبالغة، ولقد اختلفت الدلالات في مواضع باختلاف الصيغة، فمنها دلالتها على التكثير والمبالغة والتوكيد، وتختلف بحسب السياق التي ترد فيه، وجاء في الكتاب أَن سيبويه سأل شيخه الخليل عن اخشوشن فقال: (وسألت الخليل فقال: كأنهم أرادوا المبالغة في التوكيد، كما أنه قال: اعشوشبت الأرض فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيراًعاماً، قد بالغ)[٢]، ومما لاشك فيه أَنّ معاني هذه الصيغ ليست متساوية في الدرجة وان كانت كلها تدل على المبالغة قال أبو حيان: (هذه المثل تتفاوت في المبالغة، فضروب لمن كثر منه الضرب، وفعّال لمن صار له كالصناعة، ومِفعَال لمن صار له كالآلة، وفعيل لمن صار له كالعطية والطبيعة، وفعِل لمن صار له كالعاهة)[٣].

وتجدر الإشارة إلى أنّ صيغ المبالغة منها ماهي قياسية ومنها ما هي سماعية، فالقياسية هي: فعول، فعّال، مفعال، فَعِل، وفعيل، كرحيم وعليم، فيجوز فيهن من الأحكام ما يجوز في اسم الفاعل من التقديم والتأخير والإضمار والإظهار[٤].

إلا إنّ أكثر الصيغ التي ورد ذكرها في كتب المتشابهات هي: (فعول، فعّال، فعيل) وفي هذا البحث سنتتبع أصحاب المتشابهات في حديثهم عن صيغ المبالغة الواردة في الآيات المتشابهات ورأيهم وتعليلهم عليها.

(١) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي : ٢٦٩.
(٢) الكتاب ، سيبويه : ٤/ ٧٥.
(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الاندلسي : ٢٢٨١/٥.
(٤) ينظر الكتاب : ١١٠/١

المبحث التطبيقي

معاني صيغ المبالغة

معنى صيغة (فَعُول):

هذا الوزن هو أحد أوزان صيغ المبالغة، ذكره سيبويه فقدمه، على الأوزان الأخرى فقال: (فعول فعّال ومفعال وفعل، وقد جاء فعيل كرحيم)[١]، ومنهم من قدم فعّال على فعول كما جاء في المقتضب والأصول في النحو وغيرها[٢].

وقد أفاد أبو هلال العسكري عندما تكلم في باب الإبانة عن كون اختلاف العبارات والاسماء موجباً لاختلاف المعاني في كل لغة، والقول في الدّلالة على الفروق بينهما، فيرى أن فعول لمن قَوي على الفعل، قال: (إذا كان قوياً على الفعل قيل فعول مثل صبور وشكور)[٣]، فيرى أن من لم يتحقق من معاني هذه الصيغ لظن أنّ ذلك كله يفيد المبالغة فقط فذهب الى انّ الامر ليس كذلك بل هي مع إفادة المبالغة تفيد معاني أخرى[٤].

امّا الفارابي فقال: (اذا كان على فعول فهو لمن دام منه الفعل، واسم الشيء الذي يُفعَلُ به نحو: الوضوء والوقود، واسم الصعود وضدها)[٥].

وتحدّث أصحاب المتشابهات اللفظية عن آيات وردت فيها صيغة (فعول)، فذكروا قوله تعالى: ﴿* إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ١٩ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ٢٠ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلۡخَيۡرُ مَنُوعًا ٢١﴾ [المَعَارج:١٩ - ٢١]، وقبل أن نتطرق لرأيهم لا بُدَّ من معرفة المعنى اللغوي لهذه الصيغ الثلاثة.

قال الخليل: (هلع: الهَلَعُ: بُعْدُ الحِرصِ... يقال: جاع فَهَلَعَ أي قل صبْرُه)[٦]، وقال أبو منصور: (الهَلُوع: الضجور)[٧].

---

(١) الكتاب ، سيبويه : ١١٠/١.
(٢) ينظر: المقتضب ، المبرد :٤١١/٢. والأصول في النحو ، ابن السراج : ١٢٤/١.
(٣) الفروق اللغوية ، أبو هلال العسكري : ١٥.
(٤) ينظر: المصدر نفسه : ١٥.
(٥) معجم ديوان الأدب ، أبو إبراهيم الفارابي : ٨٥/١.
(٦) العين ، الخليل بن أحمد (هـ ل ع) : ١٠٦/١.
(٧) تهذيب اللغة ، أبو منصور الأزهري (هـ ل ع) : ١٠٣/١.

وقال الخليل في جَزِع: (نقيض الصَّبر. جَزِع على كذا جزعاً فهو جزِع وجازع وجزوع)[١].

وقال ابن فارس: (جَزَعَ: الجيم والزاي والعين أصلان: أحَدُهما الانقطاع فيقولون جَزَعت الرَّاملة إذا قَطَعْتها... وهو انقطاعُ المُنَّةِ عن حَملِ ما نَزَلَ)[٢].

اما المَنعُ : أن تحولَ بين الرَّجُلِ وبين الشَّيء الذي يُريدُه، ويقال مَنَعه من حقه، ومَنَعَ حقَّهُ منه... وقد يراد بذلك البُخل)[٣].

قال الإسكافي: (أنه خلق متسرعاً إلى ما يلتذّه غير متماسك عما يشتهيه، وإن كان مكروهه فيه، وإن مسه خير سحّت به نفسه)[٤].

فنرى أنّ الإسكافي وضح معنى الآية إلا أنه لم يصرح بصيغة المبالغة في هذا الموضع، ثم قال بعد ذلك موضحاً معنى الهلع في كلام العرب: (الهلع أصله القلق والتسرع في الحرص والجزع، يقال: ناقة هِلواع، أي مسرعة... وإذا كان كذلك لم يكن الهلوع والجزوع والمنوع مجازاً فتبين بالمبالغات التي هي في الخصال المذمومة)[٥].

نص الإسكافي هنا على صيغة المبالغة عند ذكر المبالغات في الصفات والخصال المذمومة.

امّا الغرناطي فذهب الى توضيح معنى الهلع والجزع والمنع فقال: (الهلوع الفزع الشديد يقال هلع بكسر ثانيه فهو هلع وهلوع، ثم ذكر سبحانه وتعالى ما يثمره للإنسان هلعه فقال : إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا، والجزع ضد الصبر، وإِذَا مَسَّهُ الخَيرُ مَنُوعًا، والمنع ضد الإعطاء وكلا الوصفين من الجزع والمنع مذموم مأمور شرعاً بضدهما من الصبر والإيثار)[٦]. فذهب الغرناطي الى أنّ المبالغة في الهلع تأخذ الانسان إلى أن يكون جزوعاً قليل الصبر، ثم يكون منوعاً بخيلاً لما في هذه الصيغ من المبالغة و التكرار والزيادة، ووضح أنّ من كان متيقناً أن خالقه يتكفل برزقه ذهب عنه الجزع، ومن علم أن في ماله من زكاة مفروضة او صدقة لم يكن منوعاً للخير بخيلاً فالهلع سبباً للمنع والجزع[٧].

وجدير بالذكر أنّ الغرناطي وظّف معاني هذه الصيغ في توضيح هذه الخصال وما تؤديه.

---

(١) العين، (ج ز ع) : ٢١٧/١.
(٢) مقاييس اللغة ، ابن فارس (ج ز ع) : ٤٥٣/١.
(٣) تاج العروس ، للزَّبيدي : ٢١٨/٢٢.
(٤) درة التنزيل وغرة التأويل ، الخطيب الإسكافي : ١٢١٣/٣
(٥) درة التنزيل وغرة التأويل ، الخطيب الإسكافي : ١٢١٧/٣ - ١٢١٨.
(٦) ملاك التأويل القاطع بذوي الالحاد والتعطيل ، الغرناطي : ٨٧٣/٢
(٧) ينظر: ملاك التأويل القاطع بذوي الالحاد والتعطيل ، الغرناطي : ٨٧٤/٢.

امّا خَلفه بحسب التسلسل التاريخيّ وهو ابن جماعة فلم يورد شيئاً متعلقاً بصيغ المبالغة الثلاثة وإنما ذكر فقط تفسيراً بأنّ الانسان طُبع على ذلك عند تأهله وقدرته عليه(١).

وذهب زكريا الأنصاري وهو آخر أصحاب المتشابهات إلى أنّ صيغتي (جزوع ومنوع) على زنة (فعول) مفسرتين لصيغة (هلوع)، قال: (فَسَّرَ (هلوعا) بقوله إذا مسه الشر جزوعاً وإذا مسَّهُ الخير منوعاً، فإن قلت: الإنسان في حال خلقه، لم يكون موصوفاً بذلك؟ قلت (هلوعاً) حال مقدرة أي مقدَّر في خلقه الهَلَعُ)(٢).

إذن يفهم من ذلك أنّ جزوع ومنوع من مسببات الهلع للإنسان، ومما يعزز ذلك ما قاله العسكري بأنّ الانسان لا يسمى هلوعاً حتى تجتمع فيه هذه الخصال(٣). لكن الزمخشري رأيه كان مختلفاً، فكان يرى ان الهلع هو سرعة الجزع عند مّس المكروه، وسرعة المنع عند مسّ الخير(٤).

وخلاصة القول إنّ صيغة المبالغة هلوع اتصف بها الانسان بعد أن اجتمعت فيه صفتا الجزع والمنع وجاءت على زنة (فعول) مبالغة لأنها طبائع جبل عليها الانسان والله اعلم.

ومما ورد على (فعول) قوله تعالى ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾﴾ [الأحزاب:٧٢].

ولابد من الإشارة الى أصل (ظلوم) عند العرب وهي من (الظُّلْمُ) قال الراغب: (والظُّلْمُ عند أهل اللغة وكثير من العلماء وضع الشيء في غير موضعه المختصّ به إما بنقصان أو زيادة... والظُلمُ يقال في مجاوزة الحق... ويقال فيما يكثر وفيما يقل من التّجاوز ولهذا يستعمل في الذنب الكبير والذنب الصغير, وذلك قيل لآدم في تعديه ظالم)(٥).

لم يتكلم أصحاب المتشابهات عن هذه الآية سوى زكريا الأنصاري وكان رأيه مشابهاً لرأي الرازي. قال زكريا الأنصاري: (إنْ قلت: الإنسانُ هنا آدم عليه السلام، فكيف وصفه بظلوم وجهول، وهما صفتا مبالغة؟ قلتُ: لأنه لجلالة قدرهِ, ورفعة محلِّه، كان ظلمه لنفسه بما حمله وجهله به وإن قلَّ - أفحشَ من غيره، أو لتعدّي ضررهما لجميع الناس، لإخراجهم من الجنة - بواسطته)(٦).

(١) ينظر: كشف المعاني في المتشابه من المثاني، ابن جماعة : ٣٦٤.
(٢) فتح الرحمن بكشف مايلتبس في القرآن، زكريا الانصاري : ٥٨١.
(٣) ينظر الفروق اللغوية، العسكري : ٢٤٢/١.
(٤) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري :٦١٢/٤.
(٥) المفردات في غريب القرآن، راغب الأصفهاني، مادة (ظلم) : ٥٣٧.
(٦) فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن، لزكريا الأنصاري :٤٦٣ـ٤٦٤ , ينظر أنموذج جليل في اسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل : ٤٢٢.

يرى زكريا الأنصاري أنَّ وصف (ظلوم وجهول) كان على زنة (فعول) صيغة مبالغة فكان مبالغاً في الوصف وذلك لأن جهله وظلمه لم يقتصر على نفسه فقط بل شمل جميع الناس لأنهم أخرجوا من الجنة بسبب سيدنا آدم عليه السلام عندما حمل الأمانة وكان المراد بها الفرائض والأوامر والنواهي[١]، وقيل ظلوماً لنفسه بأكل الشجرة وخرج من الجنة بسبب هذا الأمر, جهولاً بعاقبة أمره[٢]، وجاء في إرشاد العقل السليم بأن الله تبارك اسمه عندما خلق الأجرام خلق فيها فهماً وقال لها إني فرضت الفريضة وخلقت الجنة والنار فالجنة لمن أطاعني، والنار لمن عصاني فقلن نحن مُسخرَّات لما خلقتنا لا نحتمل فريضة ولا نبغي الثواب والعقاب ، ولما خلق آدم عليه السلام وعرض عليه ذلك فحمله وقبل وكان ظلوماً لنفسه أشد الظلم بتحمله ما يشق جهولاً بالعاقبة، وكان ظلوماً جهولاً لما غلب عليه الانفعالات النفسية والقوة الغضبية والشهوانية[٣].

فجيء بظلوم وجهول بصيغة المبالغة لأن ضرر ظلمه وجهله لم يكن مقتصراً عليه فقط بل تعدى الى جميع الناس فأخرجوا من الجنة، فلم يكن الفعل يقتضي تكرار الظلم والجهل، وإنما لأنه قويَّ على الفعل لجهله وظلمه لنفسه حيث حمل الأمانة على ضعفه وأبت الأجسام القوية حملها، فوظّف دلالة هذه الصيغة مع الفعل الذي شملت عاقبته جميع الناس وكثرتهم. والله تعالى اعلى واعلم

المسألة الثانية: معنى صيغة (فَعّال)

كثُرت الآيات القرآنية التي وردت على هذا الوزن من أوزان صيغ المبالغة , وقد تناولها اصحاب المتشابهات اللفظية في كتبهم ، وقبل أن نتطرق الى الآيات التي وردت في كتب المتشابهات لابد من معرفة على ماذا يدل هذا الوزن ، وعند بحثي تبين أن هناك صيغ تفيد الصناعة على هذا الوزن كصنعة الخياطة نقول خيّاط وعطّار لصاحب العطر.

أشار المبرد الى ذلك في باب ما يبنى عليه الاسم بمعنى الصناعة لتدل من النسب على ما تدل عليه الياء قائلاً: (وذلك كقولك لصاحب الثِياب: ثَوّاب, ولصاحب العطر: عطّار، وإنما أصل هذا لتكرير الفعل كقولك: هذا رجل ضرّاب, أي كثُر منه هذا, وكذلك خياط, فلما كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصنف

(١) ينظر مثلاً: تفسير عبد الرزاق الصنعاني : ٣ / ٥٤. وجامع البيان في تأويل القرآن : ٣٣٦/٢٠. وتفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) : ٨/ ٤٢٠.

(٢) ينظر: تفسير القرآن لأبي مظفر السمعاني : ٤ / ٣١٣.

(٣) ينظر: إرشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود : ٧ / ١١٩

فعلو به ذلك)[١].

ويفهم من هذا أن من قام بتكرار الفعل أصبح له كالصنعة وقال السيرافي: (الباب عندي فيما كان صنعة ومعالجة أن تجيء على فعّال: لأن فعّال لتكثير الفعل، وصاحب الصنعة مداوم لصنعته, فنجعل له البناء الدال على التكثير, كالبزّاز)[٢].

أما أبو هلال العسكري فكان يرى أن من يفعل الفعل وقتاً بعد وقت يقال فعّال ومَثل له بصبّار وعلّام[٣].

أما ابن سيده فقد نقل كلام السيرافي نفسه[٤]

وفعّال لا يجيء إلا في صاحب شيء يزاول ذلك الشيء ويعالجه ويلازمه[٥].

وتحدث اصحاب المتشابهات اللفظية عن آيات في سورة البقرة على زنة (فعّال)، في قوله تعالى: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾﴾ [البَقَرَة:٢٧٦].

وردت صيغة المبالغة (كفّار) زنة (فعّال) مشتق من الكفر.

قال الخليل: (الكفر نقيض الإيمان.. والكفر نقيض الشكر كفر النعمة, أي لم يشكرها)[٦].

وجاء في جمهرة اللغة أن أصل الكفر: (التغطية على الشيء والستر له)[٧].

وقيل أصل الكفر الستر والجحد وذلك لأن الكافر جاحد نعم الله عليه وساتر لها بكفره[٨].

و(رجل كفّار, كشدّاد... والكفّار أبلغ من الكفور)[٩].

تحدث الإسكافي عن هذه الآية موازناً مع آيات أخرى لم ترد فيها صيغة (كفّار)، وإنما وردت فيها صيغ أخرى، وهذه الآيات قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴿٣٦﴾ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ [النِّسَاء:٣٦ - ٣٧]. وقوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا ﴿١٠٧﴾﴾ [النِّسَاء:١٠٧]، وقال ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿٢٣﴾﴾ [الحدِيد:٢٣] قال الإسكافي: (للسائل أن يسأل عن المواضع الأربعة, عن اختلاف اللفظين في الموضعين، واتفاقهما في الموضعين)[١٠].

---

(١) المقتضب للمبرد : ٣ / ١٦١.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٤ / ١٣١.

(٣) ينظر: الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري : ١٥

(٤) ينظر: المخصص لابن سيده : ٤ / ٣٩٩.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب للرضي : ٢ / ٨٥.

(٦) العين: مادة (كفر) : ٥ / ٣٥٦.

(٧) جمهرة اللغة : ابن دريد , مادة (كفر) : ٢ / ٧٨٦.

(٨) ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار , عياض بن موسى. (ك. ف. ل) : ١ / ٣٤٥.

(٩) تاج العروس , (كفر) : ١٤ / ٥٣.

(١٠) ينظر: درة التنزيل وغرة التأويل , الإسكافي : ١ / ٣٣٥ ـ ٣٣٦ ـ ٣٣٧.

فكان جواب الإسكافي عن ذلك بأن الآية الأولى في الكفار الذين استحلوا ما حرم الله تعالى, وعارضوا ما أنزل الله سبحانه وتعالى فقالوا ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا۟﴾ [البَقَرَة:٢٧٥].

فكان السياق عن الربا ولما ساووا بين البيع والشراء الذي أحله الله, وبين الربا الذي حرمه الله عز وجل فكانت تسويته تؤدي بصاحبها الى الخروج عن الإيمان, لأن هذا الفعل ليس فعل المؤمن وليس بالفعل الهين وإنما فعل يهوي بصاحبه إلى النار وغضب الرب عليه, فجاء بلفظ (كفّار) على زنة (فعّال) صيغة مبالغة, فعظم الله عز وجل كفرهم, وسمى كل واحد منهم (كفاراً), لأن كفّارا بعد كافر لمن هو مداوم ومقيم على الكفر، والكفر أصبح عادته، كضارب وضرّاب، وخائط وخيّاط[1].

واستناداً الى ما سبق فإن الإسكافي وظف دلالة صيغة (فعّال) في تعليله على ذلك.

أما عن سبب اختلاف اللفظين في الموضعين {كَفَّارٍ أَثِيم} و {خَوَّانًا أَثِيمًا} أن السياق في سورة البقرة كان عن الربا، والربا فعل شنيع يخرج صاحبه من الإيمان فناسب لفظ (كفّار) , أما سورة النساء فذكر تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلْ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ [النِّساء:١٠٧].

أخبر عن حالهم فاقتضى بذكر وصف (خوّان).

وسبب اتفاقهما في الموضعين {مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا} في النساء و {كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ} في الحديد وذلك لأن الله عز وجل أمرهم بالعبادة وترك الشرك, وأنهم عبيد والعبد لا يحسن منه الاختيال والفخر, لأن الرق والذل يخالفه. وعقّبها بـ {الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ} لأن الله عز وجل أمرهم بعد العبادة بالإحسان للوالدين وإعطاء ذي القربى واليتامى والمساكين.

وأما سورة الحديد جاء بعد نهيه عن تمكين الحزن والأسا من النفس على ما يفوت من أحوال الدنيا، ويفجع به الإنسان من مستفاد النعمة, وكذلك إذا خوّل منها الكثير لا يمرح. فذم تعالى الإفراط في الجزع عند المصيبة, والغلو في الفرح والمرح عند العطية والسعة حتى يخرج عن التواضع فقال قبلها: {الَّذِينَ يَبْخَلُونَ} لأنه تقدمها قوله ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾ [الحدِيد:١٨] فحثهم الله على الصدقة, فإن لم يفعل كان بخيلاً والله لا يحب البخل[2].

إذن فهناك فرق بين المواضع الأربعة التي وردت فيها هذه الصيغ, فآية البقرة تحدثت عن الربا وآية النساء الأولى أتت بعد الأمر بالعبادة.

(١) درة التنزيل وغرة التأويل ، الإسكافي : ١/ ٣٣٤.

(٢) ينظر: درة التنزيل وغرة التأويل ، الإسكافي : ١/ ٣٣٥_٣٣٧.

أما الغرناطي فنظر الى المسألة نظرة لا تختلف عن سابقيه، فآية البقرة تقدمها آية تحكي عن أوصاف آكلي الربا بقوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ﴾ [البَقَرَة:٢٧٥].

فقد ذكر الغرناطي أنهم وصفوا بأكل الربا وذلك أدى الى تخبطهم في قيامهم كفعل المجانين وأنهم ساووا بين البيع المشروع والربا الممنوع وهذا التساوي كفر وتكذيب, فوصفوا بما يقتضي المبالغة.

فناسب ذلك التعبير بلفظ (كفّار) زنة فعّال[١].

أما ابن جماعة لم ينصّص على صيغة المبالغة وإنما تعرض في كلامه عن الآية من ناحية المعنى فقط، فقال: (أما كفّار أثيم: فإنها نزلت في ثقيف وقريش لمّا أصروا على الربا, وعارضوا حكم الله تعالى بقولهم: {إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا}، فهم كفّار بالدين, آثمون بتعاطي الربا, والإصرار عليه)[٢].

وجاء في تفسير الأصفهاني أن الله عز وجل قال: {كَفَّارٍ أَثِيم} ولم يقل كافر وهو تعالى لا يحبهما جميعاً فكان الجواب على ذلك: (قيل هو تنبيه على معنى لطيف, وهو أن الربا يدعو الإنسان الى ترك الصدقة والى أخذ مال الغير بالباطل... ولهذا قيل عودا مرا ما اعتاد, ومتى تعود الإنسان فعل الشرور يصير مانعاً له عن الخيرات... وأن المرابي يؤدي به رباه الى أن يصير كفّاراً أثيماً وهما بناءان للمبالغة فإذا صار كذلك, فإنه لا يكاد يتوب, وإذا لم يتب لم يحبه الله... فلهذا وجه تخصيص بناء المبالغة)[٣].

فجاء بهذه الصيغة (تغليظ في أمر الربا وإيذان بأنه من فعل الكفار لا من فعل المسلمين)[٤].

وفي نفس المصدر علل البقاعي قائلاً: (أنه انتهاك حرمة عباد الله فكان إثمه متكررا مبالغاً فيه)[٥].

وخلاصة القول أن الله عز وجل جاء بصيغة (فعّال) مبالغة دلالة على أن فعل الربا فعل شنيع ليس بالأمر الهين وأنهم مستمرون على فعل الربا وأكله والمداومة عليه فأصبح كالعادة لهم.

وهذا ما دلت عليه صيغة (فعّال) من المداومة والمزاولة على الشيء, والله تعالى أعلى وأعلم.

و وردت صيغة (فعّال) في آيات أخرى , قال تعالى في قصة يحيى بن زكريا عليهما السلام: ﴿وَبَرَّۢا بِوَٰلِدَيۡهِ وَلَمۡ يَكُن جَبَّارًا عَصِيّٗا ١٤﴾ [مَريَم:١٤]، وفي قصة عيسى عليه السلام قال ﴿وَبَرَّۢا بِوَٰلِدَتِي وَلَمۡ يَجۡعَلۡنِي جَبَّارٗا شَقِيّٗا ٣٢﴾ [مَريَم:٣٢].

(١) ينظر: ملاك التأويل الغرناطي: ١/ ٢٧٧.
(٢) كشف المعاني في المتشابه من المثاني، ابن جماعة: ١٢١.
(٣) تفسير الراغب الأصفهاني: ١/ ٥٨٢.
(٤) الكشاف، الزمخشري: ٣٢١/١، وينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان، النيسابوري: ٦٥/٢.
(٥) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، البقاعي: ٥٣٩/١.

فقد وردت صيغة المبالغة (جبّار) زنة (فعّال) في الآيتين, (وجبّار مشتق من الجبر الجيم والباء والراء أصل واحد وهو جنس من العظمة والغلو والاستقامة. فالجبار: الذي طال وفات اليد)[١].

وقال ابن سيده: (رجل جبّار: متكبر. الذي لا يرى عليه حقاً)[٢]. وفي الحديث أن النبي ﷺ حضرته امرأة فأمرها بأمر فتأبّت, فقال النبي ﷺ: (دعوها فإنها جبّارة)[٣]، أي عاتية متكبرة، و(الجبّار: القتّال في غير حق)[٤]. ولم يتطرق لهذه الصيغة نصاً من أصحاب المتشابهات اللفظية سوى الغرناطي، مُتسائلاً عمّا ورد في الآيتين من اختلاف الوصفين مع اتحاد مرماهما.

عبّر الله عز وجل بهذه الصيغة الدالة على المبالغة؛ لأنه وصفَ يحيى عليه السلام بأوصافٍ عظيمة منها التقيّ، فوصفه بعظم التقوى والتقوى تُفهم ألّا يكون الموصوف به معصية ولا تقصير، أي لا يكون جبّارا عصيّا، والمراد نفي المعاصي جملة، ثم بعد ذلك في معرض المدح قال تعالى ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾ [آل عِمران:٣٩]، أي ممنوعاً من المعاصي محصوراً عن الذنوب فلم يأتها، ثمّ ذكر حديث النبي ﷺ : (كلّ ابن آدم يأتي يوم القيامة وله ذنب إلّا يحيى بن زكرياء)[٥]، فناسب بين هذا الوصف وما تقدمه من قول الله ولم يكن جبّارا، فورد بلفظ المبالغة[٦].

وجاء في فتح البيان (أي لم يكن متكبرا يقتل، ويضرب على الغضب، ولا عاصياً لوالديه او لربه، وهذا وصف له عليه السلام... والمراد أصل الفعل، فالمنفي أصل الجبر والعصيان لا المبالغة فيهما)[٧].

ويتضح مما سبق أنّ الله عز وجل نفى عنه فعل التكبر والعصيان فجاء بلفظ جبّار على زنة فعّال الدالة على المداومة، فنفى عنه العصيان والتكبر بجميع الحالات، أي أنه لم يداوم ولم يفعل هذه الأفعال. والله تعالى اعلى وأعلم.

(١) مقاييس اللغة، ابن فارس (ج ب ر):٥٠١/١.
(٢) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده: ٤٠٦/٧.
(٣) مسند أبي يعلى الموصلي : ٦ / ٣٤ رقم : ١٧٩٣.
(٤) لسان العرب , ابن منظور (ج ب ر) : ٤ / ١١٣
(٥) مسند الإمام أحمد : ٢٥٤/١ رقم ٢٢٩٤. والحديث برواية تختلف قليلا عمّا ذكره الغرناطي
(٦) ينظر ملاك التأويل ، الغرناطي : ٧٩٤/٢.
(٧) فتح البيان في مقاصد القرآن ، أبو الطيب البُخاري : ١٤٥/٨.

المسألة الثالثة: معنى صيغة (فعيل)

صيغة (فعيل) من صيغ المبالغة لاسم الفاعل كما مرّ معنا، في كتاب سيبويه[١]، وهذا الوزن قد يأتي صفة مشبهة، وأن ما جاء على هذا الوزن فهو لمن صار له كالطبيعة[٢]، وقد تأتي صيغة فعيل بمعنى فاعل كعليم وحفيظ وقدير او مفعول كجريح[٣].

وجاء في معاني الأبنية (وهو في المبالغة يدل على معاناة الأمر وتكراره، حتى أصبح كأنه خلقة في صاحبه وطبيعة فيه كعليم، أي لكثرة نظره في العلم وتبحره فيه أصبح العلم سجية ثابتة في صاحبه كالطبيعة فيه)[٤].

ويفهم من ذلك أنّ صيغة فعيل لا تدل على الكثرة فقط بل تفيد اعتياد الأمر حتى يصبح سجية وخلقة فيه.

تعرّض أصحاب المتشابهات اللفظية بدءاً بالإسكافي في تعليلهم على الآيات التي وردت فيها صيغة (فعيل) عندما تكلمنا في المسألة الآنفة عن وزن (فعّال) في قوله تعالى ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾﴾ [البَقَرَة:٢٧٦]، ويرد هنا كلامهم عن صيغة (فعيل) في نفس الآية قال الإسكافي في حديثه عن لفظة (أثيم): (أي: مبالغ في اكتساب الإثم، وأثيم أبلغ من آثم، فإذا أثم إثماً بعد إثم فالإثم عادته)[٥]، فاستمراره على الأثم أصبح عادة وطبيعة فيه.

(والأثيم فعيل بمعنى فاعل، وهو مبالغة في الاستمرار على اكتساب الآثام والتَّمادي فيه)[٦].

والأثيم يكون لمن كان يرجع لفعله رغم اعتقاد التحريم اي عالماً بحكم تحريمه[٧]، فكان منهمكاً في ارتكاب المنهيات[٨].

وقد تعرّض الغرناطي للآية وشَمل صيغتي فعّال وفعيل في تعليله على الآية بأن الله تبارك وتعالى وصفهم بأوصاف دالة على المبالغة وذلك لتخبطهم كالمجانين لأنهم سووا بين البيع والربا فيرى الغرناطي أن

(١) ينظر الكتاب : ١١٠/١.
(٢) ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي : ٧٥/٣ .
(٣) ينظر المصدر نفسه : ٣٣٠/٣ ـ ٣٣١ .
(٤) معاني الأبنية فاضل السامرائي :١٠٢ ـ ١٠٣.
(٥) درة التنزيل وغرة التأويل ، الإسكافي : ١/ ٣٣٤ - ٣٣٥.
(٦) مفاتيح الغيب ، الرازي : ٧ /٨١.
(٧) ينظر اللباب في علوم الكتاب ، ابن عادل: ٤٥٨/٤.
(٨) البحر المديد ، ابن عجيبة : ٣١٠/١.

وصفهم بأبنية المبالغة هو وصف مناسب لحالهم[١].

ويتضح مما سبق ان انهماكهم في المنهي ومداومتهم على فعله اصبحوا كالمجانين يركضون خلف المال بلا وعي.

وورد أيضا قوله تعالى ﴿جَبَّارًا عَصِيًّا ﴿١٤﴾﴾ [مَريَم:١٤]، قال ﴿جَبَّارًا شَقِيًّا ﴿٣٢﴾﴾ [مَريَم:٣٢]، وقال ﴿كَانَ تَقِيًّا ﴿٦٣﴾﴾ [مَريَم:٦٣]، في هذه الآيات لم ينص أصحاب المتشابهات على صيغة المبالغة (عصيّا و شقيّا)، ولكن كان حديثهم عن المعاني العامة في اختلاف مجيء لفظة عصي في الأولى وشقي في الثانية، امّا لفظة تقي فقد تكلم الغرناطي عنها قال: (أنّ الله سبحانه وصف يحيى عليه السلام، بعظم التقوى في قوله: وكان تقيّا وتقي فعيل من التقوى، وهو من ابنية المبالغة)[٢].

وقال الزبيدي: (التَّقوى أصله وَقْوَى...فأبدلوا من الواو الأولى تاء... وأبدلوا من الواو الثانية ياء وأدغموها في الياء التي بعدها ، وكسروا القاف لتصبح الياء)[٣]، ويقال رجلٌ تقِيٌّ أي مُوَقٍ نفسه من العذاب و المعاصي وذلك بالعمل الصالح[٤]، قال المفسرون أنه من شدة تقواه لم يعمل خطيئةً ولا هم بها[٥]، وقد ذكر أصحاب المتشابهات المعنى العام في سبب ورود عصيّا في الأولى وشقيّا في الثانية (لأن الأولى في حق يحيى... فنفى عنه العصيان و الثاني في حق عيسى عليه السلام فنفى عنه الشقاوة وأثبت له السعادة، والأنبياء عندنا معصومون عن الكبائر غير معصومين عن الصغائر)[٦]، فكان الكلام عن المعنى العام ولم ينص على صيغ المبالغة، وهذا ما ذهب إليه زكريا الانصاري[٧].

واما ابن جماعة لا يختلف عنهم في تعليله على هذه الآيات إلا أنه يذكر أن الآية الأولى كانت اخبار من الله عن يحيى، لكن الآية الثانية إخبار عيسى عن نفسه، فناسب عدم التزكية لنفسه بنفي المعصية تأدباً مع الله عز وجل[٨]، إذ أن عصيّاً أبلغ من العاصي وعليم أبلغ من العالم[٩].

(١) ينظر ملاك التأويل ، الغرناطي : ٢٧٧/١.
(٢) ملاك التأويل الغرناطي : ٧٩٣/٢.
(٣) تاج العروس ، الزبيدي : (و ق ى) :٢٠/ ٣٠٥
(٤) ينظر تاج العروس : ٣٠٥/٢٠.
(٥) ينظر معالم التنزيل في تفسير القرآن ، البغوي :٢٢٧/٣.
(٦) البرهان في توجيه متشابه القرآن ، الكرماني : ١٢٣
(٧) ينظر فتح الرحمن بكشف مايلتبس من القرآن ، زكريا الانصاري : ٣٥١.
(٨) ينظر كشف المعاني ، ابن جماعة : ٢٤٦ ـ٢٤٧.
(٩) مفتاح الغيب ، الرازي : ٢١ /٥١٨.

ويرى ابن عادل أن عصيّا يجوز أن تكون على وزن (فعول) والأصل (عَصُويٌ) وهو للمبالغة كصبور وقال يجوز أن يكون على زنة (فعيل) وهو للمبالغة[١].

وذهب صاحب زهرة التفاسير الى أن كل جبار عصي؛ لأنه يعصي بالبعد وبمجافات الناس ويعصي بعداوتهم ويعصي بالظلم (والعصي فعيل من عَصى، من العصيان وهو مبالغة)[٢].

وقد جاء بصيغة فعيل في وصف يحيى بتقيًّا؛ لأنّه هو الذي يتقي نهي الله فيجتبيه ولا يقترفه، ويتقي أمره و من لم يعصِ الله ولا يهم بمعصية كان أولى الناس بهذه الصفة[٣].

إذن فمبالغة التقوى منعت من أن يكون عصيَّ، فجاء بصيغة تناسب وصف الحال. والله اعلم

ومن الآيات التي تُطالعنا في هذا السياق قوله تعالى ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا ﴿١٩﴾﴾ [الإنسَان:١٩]، وقوله ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾ [الوَاقِعة:١٧ - ١٨]، وقوله: ﴿۞وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ غِلْمَانٌ لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ لُؤْلُؤٌ مَّكْنُونٌ ﴿٢٤﴾﴾ [الطُّور:٢٤].

وفي مستهل الحديث لابدَّ من الإشارة إلى أن أصحاب المتشابهات اللفظية تكلموا عن المعنى العام أي التفسير العام لهذه الآيات ولم يذكروا شيئاً يخص المبالغة سوى الغرناطي، الذي تكلم عن لفظة (وَلدَان)، فذكر إنّ للسائل أن يسأل عن الموجب لتخصيص سورة الطور بلفظ (غلمان لهم)، وفي آيتي الواقعة والانسان بلفظ (ولدان)، فمهد الغرناطي حديثه بذكر المعنى المعجمي للفظة (غلمان و ولدان) واختلافهما من حيث الدلالة، فقال: (أن الغلام هو الطارّ الشارب، وقيل باستصحابه هذا الاسم إلى أن يشيب، والجمع غلمان، وامّا الوليد فاسم للمولود حين يولد... وجمعه ولدان)[٤].

وبين أن وليد زنة فعيل وهي صيغة مبالغة فيرى ان فائدتها هنا هي استحكام الصغر، مشيراً إلى أنّه لو ورد أحدهما موضع الأخر كان من باب المجاز والتوسع، فوجه ورود الغلمان في سورة الطور مناسبة اللفظ باتساع موقعه، لأن سن الغلمان مناسب لصنفي المخدومين وهم الآباء الداخلون الجنة والأبناء من الذرية، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الطُّور:٢١]، وتأسيساً على ذلك ناسب ذكر الغلمان هنا لأنّهم الأكبر[٥]، على العكس من آية الواقعة فلم يذكر فيها الاتباع فكان ذكر الولدان الذين استحكم فيهم الصغر بأن (ناسب الاقتصار الاقتصار و التوسع التوسع)[٦]، وقد علل الغرناطي

(١) اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل : ١٣ /٢٧.
(٢) زهرة التفاسير ، أبو زهرة :٩ /٤٦١٩.
(٣) ينظر مفاتيح الغيب ، الرازي : ٢١ /١٦٤.
(٤) ملاك التأويل، الغرناطي : ٢ /١٠٤١.
(٥) ينظر ملاك التأويل ، الغرناطي :٢ /١٠٤٢.
(٦) ملاك التأويل ، الغرناطي : ٢ / ١٠٤٢.

وصف الولدان بمخلدين اعلاماً بأنهم باقون على سن الوليدية لا يتغيروا[١]، وأحسن من يُتَّخذ للخدمة ويقوم بها هم الولدان؛ لكونهم أخفّ من حيث الحركة وأسرع، ولأن المُخدَم لا يتحرج اذا أمرهم بشيء او نهاهم؛ لصغر سنهم[٢].

وعلاوة على ذلك فإن لفظ غلمان جاء مع ما يناسبه من الاتساع لتحملهم الخدمة، وورد مع سورتي الانسان والطور لفظ الولدان لأنّ السياق ليس فيه اتباع فكأنه أوكل مهمة الخدمة لما يناسب السن، ووصفهم بالمخلدين، أي دائمون على ما هم عليه من الوليدية كأن دوامها أصبح طبيعة فيهم وهذا من الدلالات التي تدل عليها صيغة (فعيل). والله اعلم.

(١) ينظر ملاك التأويل ، الغرناطي :٢ /١٠٤٢.

(٢) ينظر التحرير والتنوير ، ابن عاشور : ٢٩ / ٣٩٧.

الخاتمة

الحمد لله العزيز الأجل. والصلاة والسلام على المبعوثِ رحمة للأمم محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسلم؛ وبعد:

لقد وظّف أصحاب المتشابهات اللفظي الأبنية الصرفية لمعرفة الفروق اللغوية الدقيقة للمبالغة ، بدءاً بالإسكافي وانتهاءً بزكريا الأنصاري ، في كل صيغة من صيغ المبالغة ، إلّا أنّهم لم يصرحوا بكل هذه الصيغ في كتبهم ، فمنهم من ذكرها صراحةً ومنهم من تكلم على المعنى العام من حيث التركيز على دور السياق في تحديد المعنى وتحديد دلالة البنية الصرفية. وتهدف الدراسة في هذا البحث إلى توضيح اختلاف الصيغ والفروق اللغوية من حيث استعراض آراء أصحاب المتشابهات اللغوية.

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم.

١. الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، لبنان - بيروت ، عدد الأجزاء ٣.

٢. أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي ، منشورات مكتبة النهضة - بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٥م.

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ) ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

٤. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب العزيز ، أبو السعود العمادي (٩٨٢هـ) ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٥. البحر المديد ، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة (١٢٢٤هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الله القرشي رسلان ، الناشر: الدكتور حسن عباس زكي - القاهرة ، الطبعة ١٤١٩هـ.

٦. البرهان في توجيه مُتشابه القرآن ، محمود بن حمزة الكرماني (٥٠٥هـ) ، تحقيق : عبد القادر أحمد عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م.

٧. أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (٦٦٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي ، دار عالم الكتب ، المملكة العربية- الرياض ، الطبعة : الأولى ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٩١م. عدد الأجزاء :١.

٨. تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الزبيدي (١٢٠٥ هـ) ، تحقيق : علي شيري ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٤ هـ.

٩. تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد الهروي ، أبو منصور (٣٧٠هـ) ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي. بيروت ، الطبعة ، الأولى ، ٢٠٠١م. عدد الأجزاء :٨.

١٠. تفسير القرآن ، أبو المظفر، منصور بن محمد السمعاني (٤٨٩هـ) ، تحقيق : ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس ، دار الوطن ، الرياض - السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

١١. تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) ، محمد بن محمد أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ) ، تحقيق : د.مجدي باسلوم ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٦هـ ،٢٠٠٥م. عدد

الأجزاء :١٠.

١٢. تفسير عبد الرزاق ، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ) ، دار الكتب العلمية ، دراسة وتحقيق: محمود محمد عبده ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ ، عدد الأجزاء :٣.

١٣. تفسير الراغب الأصفهاني ، أبو القاسم الحسين المعروف بالراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ) ،جزء الأول ، تحقيق ودراسة : د. محمد عبد العزيز بسيوني ، كلية الآداب - جامعة طنطا ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

١٤. جامع البيان في تأويل القرآن ، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري (٣١٠ هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م. عدد الأجزاء :٢٤.

١٥. جمهرة اللغة ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (٣٢١ هـ) ، تحقيق : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م. عدد الأجزاء : ٣.

١٦. درة التنزيل وغرة التأويل ، أبو عبد الله محمد عبد الله المعروف بالخطيب الإسكافي (٤٢٠هـ) ، تحقيق : محمد مصطفى آيدين ، دار الفتح ، الطبعة الأولى : ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م. عدد الأجزاء :٣.

١٧. شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨م. عدد الأجزاء : ٥.

١٨. شرح شافية ابن الحاجب ، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (٦٨٦ هـ) ، محمد محي الدين عبد الحميد واخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٣٩٥هـ ، ١٩٧٥م.

١٩. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٩٣ هـ)، تحقيق : أحمد عبد الغفور ، دار العلم للملايين - بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م. عدد الأجزاء : ٦.

٢٠. العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠ هـ) ، تحقيق : د. مهدي المخزومي ، دار ومكتبة الهلال ، عدد الأجزاء : ٨.